نساء في مرمى البندقية

الباب الرابع

النقابات.. فارس خارج الحلبة

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة:

قد يتساءل القارئ عن علاقة قضية المرأة موضوع الكتاب بالنقابات عنوان هذا الباب، ولكن الإجابة على ذلك بسيطة، وضع النقابات داخل أروقة التجمع الوطني كان مشابهاً لغياب المرأة عن تلك الأروقة، الفرق أن النقابات كانت ممثلة بهياكل التجمع الوطني حسب مقررات أسمرا للقضايا المصيرية ١٩٩٥م، حيث يتكون التجمع الوطني الديمقراطي من ثلاثة أضلاع تمثل الأحزاب السياسية الضلع الأول ثم قوات الفصائل والقوات المشتركة للعمل العسكرى الضلع الثاني أما الضلع الثالث هو النقابات.

وبهذه التركيبة تقع النقابات في وضع متكافئ مع الأحزاب السياسية (مجتمعة)، ولكن ظل هذا الوضع أيضاً ضمن الأشياء التي وضعت على الورق فقط، إذ كانت النقابات طوال فترة التجمع الوطني بالخارج وحتى عودته إلى الداخل بعد توقيع اتفاقية القاهرة (فارس خارج الحلبة)، في تقديري يرجع ذلك للعداء القديم بين الأحزاب التقليدية والحركة النقابية، فقد اتسمت الحكومات الوطنية بعدائها للعمل النقابي وحاربته بطرق مختلفة لم تقل قمعاً عما كانت تقوم به الحكومات العسكرية في تلك الحقبة، ومن أهم الأحداث التي ظلت في ذاكرة النقابيين (أحداث مشروع جودة الزراعي)، والتي ارتبطت بذكرى الاستقلال المجيد حيث وقعت بعده بشهرين أي في مارس ١٩٥٦م امتداداً للاحتجاجات التي قادتها الاتحادات النقابية والقوى الديمقراطية تعبيراً عن خيبة أملهم في الحكومة الوطنية منذ ١٩٥٤م ورفعت عبر هذه الفترة العديد من المذكرات وأصدرت العديد من البيانات التي تناولت قضايا العاملين وأوضاعهم في المصالح الحكومية والأعمال الحرة والشركات، كما تناولت قضية تشريد العاملين، وتوالت الإضرابات وتوزيع المنشورات حتى فترة ما بعد الاستقلال حيث كان الاتحاديين على رأس الحكومة الوطنية والتي تعاملت مع هذه الاحتجاجات بصورة وحشية حيث قامت السلطات باعتقال (٢٨١) من مزارعي (مشروع جودة) ووضعوا في إحدى الحجرات بمباني[1] الجيش في كوستي فاستشهدا (١٩٠) مزارعاً بالاختناق.

وكذلك لم يقل حزب الأمة عداءاً للنقابات عن مثيله الاتحادي ومن مواقفه الشهيرة رفض رئيس الوزراء السيد الصادق المهدي لتلك المذكرة التاريخية التي تقدم بها

(١)السودان – المأزق التاريخى – أبو القاسم حاج حمد– صفحة (٨٧).

التجمع النقابي. والذي كان يضم (٤٤ نقابة) بتاريخ ١٧/ ٨/ ١٩٨٧م في خطوة إيجابية لأداء دوره الوطني في تلك الفترة التي ارتبك فيها الأداء الحكومي وتعقدت أزمات البلاد، تضمنت المذكرة أحد عشر مطلباً أساسياً وعلى[1] رأسها: (المطالبة بوقف الحرب في جنوب البلاد، الشروع في تنفيذ اتفاقية كوكادام، إلغاء قوانين سبتمبر وقانون النقابات المايوى، وقانون الطوارئ بالإضافة لتمثيل القوى الحديثة في البرلمان).

رفضت المذكرة من قبل رئيس الوزراء دون مبررات وتعقدت الأزمات إلى أن تداعت الإنقاذ واستلمت السلطة على طبق من ذهب.

ظلت المواقف العدائية للحركة النقابية من قبل الأحزاب التقليدية هي الطابع الذي يميز العلاقة بينهما، ولكن وبالرغم من ممارسات الحكومات الوطنية والعسكرية على حد سواء ضد النقابات إلا أنها استطاعت منذ تأسيسها عام ١٩٤٩م أن تلعب دوراً بارزاً في الحركة الوطنية السودانية عبر مراحل النضال المختلفة مروراً بمقاومتها للمستعمر وحتى تحقيق الاستقلال وما بعد الاستقلال، فكان لها دور بارز في انتفاضتي أكتوبر/ ١٩٦٤م ثم مارس _ أبريل ١٩٨٦م و بهذا التاريخ النضالي استطاعت أن تفرض وجودها داخل التجمع الوطني الديمقراطي والذي لعبت دوراً أساسياً في تكوينه، فقبل أن يعلن العسكريون انحيازهم لثورة الشعب في ابريل/ ٨٦م بادرت القوى السياسية والنقابية بطرح «ميثاق تجمع القوى الوطنية» والذي أفضى بعد انقلاب الإنقاذ في يونيو/ ١٩٨٩م إلى تكوين التجمع الوطني الديمقراطى.

كل هذه النضالات جعلت من الحركة النقابية رقماً لا يمكن تجاوزه في أي عمل وطني يسعى لإحداث تغيير في السودان، وهكذا وبهذا الإرث النضالي استطاعت أن تحقق النقابات ذلك الوضع داخل مثلث التجمع الوطني، ولكن يبدو أن الأحزاب التقليدية قبلت ذلك على مضض خاصة الحزب الاتحادي الديمقراطي. وهذا ما سيتضح من هذا الباب الذي اخترنا له هذا العنوان تعبيراً عما واجهته النقابات طوال مرحلة النضال بالخارج من تهميش.

المواقف انسلبية للأحزاب التقليدية من النقابات عبر مراحل النضال المختلفة ترجع في الغالب إلى نظرة هذه الأحزاب للنقابات على أنها تنظيمات مطلبية تتوجس من

(١)نفس المصدر السابق – صفحة (١٩٧).

تحركاتها متى ما وصلت هذه الأحزاب إلى السلطة، هذا بالإضافة للدور التاريخي الذي لعبته قيادات الحزب الشيوعي السوداني في الحركة النقابية ومواقف هذه الأحزاب من الحزب الشيوعي عبر الحكومات الوطنية، كل هذه التراكمات جعلت للنقابات وضعاً هامشياً داخل منظومة التجمع الوطني الديمقراطي، لعب الحزب الاتحادي فيه دوراً أساسياً وبطرق مختلفة بدأت بالطريقة التي تمكن بها من وضع يده على النقابات. خاصة في ظروف خروج حزب الأمة من التجمع الوطني، حيث كان وجوده يعمل على خلق نوع من التوازن داخل تلك المؤسسة في إطار المنافسة التي ظلت تتطبع بها العلاقة بين الحزبين الكبيرين ووضع كل منهما حساب للآخر. هذه المنافسة التي عبر عنها منصور خالد في كتابه قائلاً[1]:

(ما إن تولى الصادق المهدي رئاسة الوزراء بعد سقوط نميري حتى سارع الحزب الاتحادي بترشيح أحمد الميرغني لرئاسة الدولة وذلك عرض من أعراض الداء القديم: التنافس بين البيتين على الموقع الأعلى، فطالما أصبح ابن المهدي رئيساً للحكومة، فلابد لابن الميرغني أن يحتل الموقع الأكثر علواً، وكأن الزمان قد عاد بالسودان إلى عهد (هدلستون باشا) في المجلس الاستشاري، حيث كان يجلس الميرغني دوماً على يمينه ويجلس المهدي على يساره).

ففي مؤتمر مصوع سبتمبر ٢٠٠٠م اتفق النقابيون المشاركون في المؤتمر على اختيار هاشم محمد أحمد المحسوب على الحزب الشيوعي لتمثيلهم بهيئة القيادة والراحل محمد حاج الأمين المحسوب على الحزب الاتحادي الديمقراطي لتمثيلهم بالمكتب التنفيذي، وبالرغم من أن التمثيل لا يخلو من الموازنات السياسية والحزبية إلا أنه تم بالتراضي الذي اتخذه التجمع الوطني نهجاً لقراراته، وفي العام ٢٠٠١م عندما توفي المرحوم محمد حاج الأمين والذي كان يقيم بالقاهرة قام النقابي عبد الوهاب عبد الغني عضو الحزب الاتحادي الديمقراطي باستلام المكتب الخاص بالفقيد منصباً نفسه خلفاً للراحل دون الرجوع إلى المجلس العام للنقابات، تمّ ذلك بالتنسيق مع الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي اعتبر المقعد حكراً عليه. ومر الحدث دون احتجاج علني من النقابيين، وظل الاعتراض يدور سراً من قبل أعضاء المجلس العام للنقابات بالخارج، وكما ذكرنا أن الموضوع ما كان يخلو من المجاملات والموازنات

(١)أهوال الحرب وطموحات السلام - منصور خالد- صفحة (٩٦٤).

السياسية. وبهذه الطريقة دخل عبد الوهاب عبد الغني المكتب التنفيذي ممثلاً للنقابات. ولكن طوال فترته ظلّ منحازاً لسياسة الحزب الاتحادي الديمقراطي التي عملت على تكسير النقابات داخل التجمع الوطني وتحجيم دورها في المشاركة وذلك ما ستثبته بالوثائق والمستندات، كان تهميش النقابات واضحاً وملموساً بأروقة التجمع الوطني وفعالياته، وانحصر دور النقابات فيما يقوم به هاشم محمد أحمد حسب ما يتيحه منصبه كعضو بهيئة القيادة، هذا بالإضافة للدور الذي كان يلعبه «المجلس العام للنقابات بالخارج مكتب لندن» وعلى رأسهم حافظ إبراهيم، أما مكتب القاهرة بعد أن استولى عليه عبد الوهاب عبد الغني أصبح ضعيفا ولا علاقة له بأي عمل ذي صلة بالنقابات. أما عن النقابات بأسمرا فحدث ولا حرج، فبالرغم من أن مركز ثقل التجمع الوطني كان موجودا بأسمرا ممثلا في مكاتب الأمانة العامة بالإضافة لمكتب الرئيس، وكذلك رئاسة الأحزاب السياسية الممثلة بالتجمع الوطني إلاّ أن النقابات لم يكن لها ممثل بأسمرا حتى عام ١٩٩٩م حيث أوكلت مهام تمثيل المجلس العام للنقابات بدولة اريتريا إلى« الكاتبة نفسها» وفق مكاتبات تمت بين مكتب لندن والمكتب التنفيذي للتجمع الوطني، إذ صدر خطاب من المجلس العام للنقابات بلندن سلم بواسطة هاشم محمد أحمد للمرحوم دكتور عمر نور الدائم، استكمل ذلك بتفويض شامل لتمثيل النقابات في أي محفل يتطلب التمثيل بما فيها التجمع النسوي وفق اتفاق تم بين المجلس العام للنقابات بالداخل والخارج المبين في الخطاب أدناه.

(صورة طبق الأصل)

لمن يهمهم الأمر

بهذا نشهد أن السيدة النقابية / إحسان عبد العزيز السيد هي عضو في المؤتمر العام لنقابة المهندسين الزراعيين الخرطوم، وأمين عام الهيئة النقابية للولاية الشمالية وفرعية الدامر (النقابات الشرعية).

ونشهد بأنها وبحكم وضعها كعضو في اتحاد المهنيين والفنيين الذي يضم في عضويته الزراعيين والمهندسين الزراعيين، ويمثلهم في المكتب التنفيذي للاتحاد نقيب الزراعيين المتواجد الآن بالخارج كعضو عامل الآن في المكتب التنفيذي للمجلس العام للنقابات، فهي بهذا الوضع مخول لها تمثيل اتحاد المهندسين والفنيين في أي محفل أو موقع نقابي يتطلب تمثيل النقابيين.

وهذا للعلم والاعتماد

توقيع :

١/ هاشم محمد أحمد

*عضو سكرتارية اتحاد عام المهنيين والفنيين.

*عضو اللجنة المركزية للمجلس العام للاتحادات والنقابات بالخارج (لندن).

*ممثل المجلس في هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي.

٢/ د.محمد سليمان محمد

* عضو المكتب التنفيذي للاتحاد.

*مساعد الأمين العام بالمجلس العام للاتحادات والنقابات بالداخل.

*عضو سكرتارية الداخل بهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي.

تم تحرير هذا الخطاب بأسمر – اجتماعات هيئة القيادة سبتمبر ١٩٩٩م.

يبدو أن تكليف (امرأة) لتمثيل النقابات لم يرض الحزب الاتحادي الديمقراطي(فزاد الطين بلة) إذ جاء مخالفاً لسياساته التي تعود فيها توجيه دفة العمل التنظيمي داخل التجمع الوطني وجعله ذكورياً بلا جدال، فانعكس ذلك على مواقفه بالرغم التزامه الصمت.. ولكنه اتخذ سياسة (الضرب من تحت الحزام) فكان للنقابات شئ من نصيب النساء، إذ عمل الحزب على عزل النقابات بأسمرا عن كل نشاطات التجمع الوطني وفعالياته، وحرمان النقابيين من ورش العمل التي كان يقيمها التجمع الوطني للإعداد للفترة الانتقالية بعد توجهه نحو الحل السلمي في الفترة التي تلت اتفاق مشاكوس الإطاري بين الحركة الشعبية للتحرير السودان ونظام الخرطوم في (إبريل ٢٠٠٢م) مما دفع بهاشم محمد أحمد إلى رفع خطاب (شديد اللهجة) إلى الأمين العام للتجمع الوطني احتجاجاً على تهميش النقابات وتأكيداً للإخطار السابق الخاص بتمثيل النقابات بدولة اريتريا، وهذا نص الخطاب:

(صورة طبق الأصل)

المجلس العام للاتحادات النقابية السودانية بالخارج

السيد / الأمين العام

السادة/ أعضاء المكتب التنفيذي

للتجمع الوطني الديمقراطي بأسمرا

تحية من عند الله مباركة طيبة.. وكل عام جميعكم بخير .. وبعد

الموضوع: أنشطة فعاليات التجمع الوطني الديمقراطي بدولة إريتريا

نرجو أن نشير إلى أنه نما إلى علمنا أن النقابات تسجل غياباً في اللقاءات التي تتم مع مناديب الفعاليات بدولة إريتريا بواسطة المكتب التنفيذي.

لقد سبق وفوضنا مندوبة النقابات لحضور مثل هذه الاجتماعات والمشاركة في أي لجان محلية أو لقاءات موسعة يدعو لها مكتبكم الموقر، وهذا ليس له صلة أو أثر على حضور أو غياب ممثلنا في هيئة القيادة أو المكتب التنفيذي عن أسمرا فهذا إضافة وليس حذفاً.

وعليه لتجنب المزيد من التهميش للنقابات، أو غياب مناديبها فنحن هنا نجدد لكم قرارنا بأن السيدة النقابية «إحسان عبد العزيز» هي ممثلة النقابات في دولة إريتريا فيما يخص الأنشطة الخاصة بالتجمع الوطني الديمقراطي، فنرجو اعتمادها ودعوتها رسمياً كما لها أن تفوض من ينوب عنها – في حالة أي طارئ أو ظروف خاصة بها تحول دون حضورها من المهنيين أو العمال والموظفين أو المعلمين.... إلخ التابعين للمجلس العام، وهذا للعلم والعمل به حتى إخطار آخر.

كما نرجو في هذه السانحة أن نتوجه بكلمة عتاب أخوية للمسئولين بالمكتب التنفيذي عن حرمان مناديب النقابات من خارج إريتريا من الدورات التدريبية وورش العمل التي تمت في نيروبي و أسمرا (الاقتصادية والقانونية وترتيبات الفترة الانتقالية) كجزء من برنامج التأهيل، وآخرها بالطبع ورشة عمل الدبلوماسيين والتي رشحنا لها شخصيات مهمة في مجال العمل الدبلوماسي كانت ستشكل إضافة كبيرة للورشة، قام المرشحون بتعطيل أعمالهم للتفرغ لها رغم صعوبة التخلف عن العمل في بلدانهم القادمين منها، ورغم ذلك لم تصل لهؤلاء الدبلوماسيين أي إخطارات بوقت كاف

إمكانية حضورهم لأسمرا، ولم ترسل لهم حتى كلمة اعتذار تخفف عنهم مرارة الخذلان وتخفف عنا معاناة الاتصالات التي أجريناها ومحاولة تخطي العقبات للحاق بالورشة.

كل ما نرجوه أن نستفيد جميعاً من هذه التجربة في عملنا مستقبلاً .

وأخيراً تفضلوا بقبول وافر الشكر

مهندس / هاشم محمد أحمد

عضو هيئة القيادة العليا للتجمع

ع / سكرتارية المجلس العام للاتحادات النقابية بالخراج (لندن)

٢٥/ ٢/ ٢٠٠٣م

* صورة/ السيد عبد الوهاب عبد الغني

مساعد الأمين العام بالمكتب التنفيذي عن المجلس العام

* صورة/ السيد محجوب سيد أحمد

عضو المجلس العام وممثل الاتحاد العام لعمال السودان بالخارج

*صورة/ الأستاذة إحسان عبد العزيز ممثل النقابات بدولة اريتريا

ولكن يبدو أن كل تلك المكاتبات لم تكن كافية فاستمر تهميش النقابات، واستمر عزلها عن معظم الفعاليات أن لم يكن جميعها، هذا بالإضافة لعدم تمثيلها في مواقع تعتبر عصب العمل المعارض في تلك الفترة مثل العمل الإعلامي الممثل في (إذاعة صوت السودان .. صوت التجمع الوطني الديمقراطي) والتي كان ممثلاً فيها جميع الفصائل باستثناء النقابات، وكذلك التعيين الوظيفي للعمل الإداري والتنظيمي والذي كان متفقاً على أن يكون التمثيل فيه متساوياً بين الفصائل حسب أدبيات التجمع الوطني الموصى عليها والمعمول بها، فكان التمثيل في هذه المواقع يذهب معظمه للحزب الاتحادي الديمقراطي، مع العلم أن كل هذه التكليفات (مدفوعة الأجر) وبمرتبات ثابتة، كما أن

ممثل النقابات بدولة إريتريا كان الشخص الوحيد الذي لم يتقاض مرتباً أو حافزاً أو غيرها من المسميات التي تتعلق بالمال، لا من التجمع الوطني ولا من مخصصات النقابات الشهرية كما تفعل بقية الفصائل لممثليها بدولة إريتريا، باستثناء تبرعات لدعم التجمع النسوي قدمت لنا مرتين من هاشم محمد أحمد بصفته الشخصية، وتكون الصدف أن ممثل النقابات هو نفس الشخص الذي يمثل التجمع النسوي بمكتب المرأة بالتجمع الوطني، (الكاتبة نفسها) كما ذكرنا، حيث كنت أدير باسم التجمع النسوي مكتب المرأة بالتجمع الوطني، لم يتكفل التجمع الوطني حتى بمجرد ترحيلي بعلم كل من له علاقة بالتجمع الوطني من قريب أو من بعيد، وذلك يجب أن يذكر للتاريخ، وهكذا كان الموقف من (المرأة والنقابات) على حدٍ سواء، حتى طفح الكيل بالقيادات النقابية التي تقيم بأسمرا والأراضي المحررة شرق السودان (قيادة الميدان)، فعملوا على رفع مذكرة في أكتوبر من العام(٢٠٠٣م) للمجلس العام للنقابات بالداخل والخارج بصورة للأمين العام للتجمع الوطني تدل على رفضهم لهذه الأوضاع موقعة بأسماء أربعة من النقابيين. وهذا نصها:

(صورة طبق الأصل)

التاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٠٣م

الإخوة : المجلس العام للنقابات بالداخل والخارج

تحية نضالية وبعد،

تعلمون سيادتكم الإرث النضالي الذي تتحمله الحركة النقابية تجاه نضال الشعب السوداني، وما تحملته من مسؤوليات جسام في تعزيز النضال الجماهيري والنهوض به لمصادمة نظام الجبهة القمعي، والحركة النقابية إذ تواصل نضالها وتتحمل مسئولياتها مع القوى السياسية الأخرى داخل التجمع الوطني الديمقراطي، فلابد من تعزيز دورها وجعله أكثر إيجابية ونشاطاً وذلك من خلال وجودها اليومي، خاصة بموقع التجمع الوطني الديمقراطي، ولهذا فإننا نتقدم بهذه المقترحات والتي نرى أنها يمكن أن تدفع بالعمل النقابي داخل هذه الأجهزة، ومن ثم إلى قواعدها المنتشرة بالسودان، وعليه إننا مجموعة النقابيين بأسمرا والأراضي المحررة شرق السودان نود أن نتقدم لكم بهذه المقترحات لدفع هذا العمل:

نرى أن يتم تكوين لجنة تنسيق نقابي بمقر أمانة التجمع وذلك للأسباب الآتية:

تسهيل الاتصال بين المجلس وأمانة التجمع الوطني.

ب – متابعة النشاط اليومي بين الداخل والخارج، وذلك لضمان مشاركة النقابيين في ورش العمل التي يقيمها التجمع الوطني، ففي الفترات السابقة والتي أقيمت فيها الورش بكل من أسمرا ونيروبي وكمبالا، تلاحظ عدم وجود تمثيل للحركة النقابية في هذه الورش.

نرى أنه لابد من ربط النشاط النقابي بإعلام التجمع الوطني الديمقراطي خاصة في وجود الإذاعة بأسمرا وضرورة وجود ممثل النقابات بلجنة الإذاعة.

نرى أنه أيضا من الضروري تمثيل الحركة النقابية في كافة اللجان التي تتكون لأداء المهام التي تكلف بها الأمانة العامة، مثل اللجنة المكونة من قبل القيادة للإشراف على (مؤتمر المرأة) والتي مثلت بها جميع الفصائل باستثناء(النقابات)، مع إيماننا بضرورة إنشاء (تنظيم للمرأة السودانية) ونعتقد أن ذلك من صميم دور الحركة النقابية.

كما نرى أن هنالك من المقترحات والنشاطات التي يمكن أن توكل للجنة التنسيق هذه والتي هي ليست بديلا لأعضاء المكتب التنفيذي أو هيئة القيادة المختارين من قبل المجلس العام للنقابات، بل هي لجنة تتبع للمجلس العام وتتعاون مع المكتب التنفيذي للتجمع الوطني بأسمرا باعتباره فرعاً من الأفرع القائمة حتى لا يفهم هذا القصد خطأً، ويمكن أن توكل له المهام الآتية:

عقد ورش عمل النقابات لمناقشة الموضوعات التي تهم الحركة النقابية مثل:

قضايا المفصولين تعسفياً وسياسياً.

قانون النقابات والقوانين العمالية.

الأوضاع الاقتصادية للحركة النقابية.

تنظيم نضالات الحركة النقابية بالداخل والخارج.

القوانين المقيدة للحريات.

وأخيراً أننا نرى أن دور الحركة النقابية في المرحلة القادمة يجب أن يكون فاعلاً

خاصة في هذه الظروف، والتي تتسم بتحولات جديدة تلقى بظلالها على التنظيمات النقابية وعلى مواصلة المسيرة التي انتظمت عبر نضالها الطويل، وما واجهته من قمع وتشريد وحرمان من أهم ضروريات الحياة، عليه نرجو أن نكون قد أوضحنا وجهة نظرنا بجلاء ودون اي مقاصد أخرى.

ولكم الشكر

الموقعون:

عكاشة عبد الرحمن علي	أسمرا - دولة اريتريا
عباس العوض	الأراضي المحررة - شرق السودان
إحسان عبد العزيز	أسمرا - دولة اريتريا
حسن بندى	أسمرا - دولة اريتريا

*صورة/ الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي.

كل هذه المكاتبات كان مقصوداً بها أن يعدل التجمع الوطني في سياساته تجاه النقابات ولفت نظر المكتب التنفيذي لممارسات القائمين على أمر شؤونه الإدارية والمالية في غياب كامل لممثل النقابات بالمكتب التنفيذي عبد الوهاب عبد الغني، والذي لم يكلف نفسه بحضور اجتماع واحد للمكتب التنفيذي لطرح هذه القضايا منذ أن سيطر على المنصب، حيث كانت كل اجتماعات المكتب تعقد بأسمرا بمقر الأمانة العامة، لذا كانت من شروط الاختيار أن يكون أمناء الامانات بالمكتب التنفيذي من المقيمين بأسمرا، وبما أن ممثل النقابات كان عضواً فقط بالمكتب التنفيذي دون مهام لأي أمانة من الأمانات، لذا لم تنطبق عليه شروط الإقامة بأسمرا، ولكن وضع النقابات في منظومة التجمع الوطني كان يقتضي حضوره اجتماعات المكتب التنفيذي ولو بعضها، ولكنه آثر الحزبية على دوره كنقابي فوجد ممثل النقابات بهيئة القيادة نفسه مضطراً إلى تبني القضايا التي تهم النقابات، بالكتابة تارةً وبالنقاش تارةً أخرى، فنجد كل ما وقع على النقابات من تهميش بالتجمع الوطن يقف وراءه الحزب الاتحادي الديمقراطي وهذه حقيقة نقولها للتاريخ، وذلك بدءاً بالتغول على حقها الديمقراطي في

أن تختار من يمثلها بالمكتب التنفيذي ومن يدافع عن حقوقها بعد رحيل المرحوم علي حاج حمد، وسيطرته على مقعدها (بوضع اليد)، ومروراً بكل الممارسات التي ذكرناها، والتي أضعفت الصلة بين النقابيين بالداخل والخارج، فالورش بجانب أهميتها في بناء القدرات كانت عبارة عن ملتقيات تتيح للمشاركين فرص التلاقي والتفاكر والتنسيق للفترة الانتقالية، هذا بالإضافة لأهمية عقد المؤتمر الخاص بالنقابات والذي كان سيساعد كثيراً على تجميع صفوفها واستعدادها لمرحلة الفترة الانتقالية، ولكل ذلك كانت النقابات مواجهة بكثير من عوامل الضعف، استمرت أوضاع النقابات بالتجمع الوطني تسير على وتيرة واحدة لم تتغير. ونجد ذلك في الخطاب الصادر من عضو هيئة القيادة هاشم محمد أحمد بتاريخ/ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٥م أي بفارق زمني يقارب العامين بين هذا الخطاب وخطابه الأول «أعلاه» الصادر في ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٣م، صدر الخطاب الأخير بعد توقيع اتفاقية القاهرة حيث كان التجمع الوطني قد حزم أمتعته استعداداً للعودة إلى الوطن، فاقيمت ورشة عمل أخيرة حول ترتيبات الفترة الانتقالية وحدث فيها ما ظلّ يحدث عادة من تجاهل للنقابات. فكان نص الرسلة لا يختلف عن سابقتها كثيراً فجاءت كما يلي:

(صورة طبق الأصل)

المجلس العام للاتحادات النقابية السودانية بالخارج

التاريخ :١٥/ ٧/ ٢٠٠٥م

السيد / الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي

السادة / أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع – أسمرا

لعناية السيد / معتز الفحل

تحية طيبة وبعد

الموضوع : ورشة عمل التجمع الوطني الديمقراطي بالقاهرة ٢٣ يوليو ٢٠٠٥م

أرجو أولا أن أعبر عن أسفي بأنه نما إلى علمي اليوم فقط (ولم أخطر رسميا كبقية ممثلي الفصائل) بورشة العمل المزمع قيامها بالقاهرة يوم/ ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٥م.

لقد لازم هذا التهميش النقابات منذ بداية برامج ورش التجمع والتي لم يحضر ممثلو

النقابات أياً منها بسبب ضيق الوقت أو لأسباب إدارية أخرى.

قمت بإخطار أعضاء المجلس بذلك وبعد التشاور في المجلس بلندن تقرر أن ندخل التجربة مرة أخرى على النقابات تحظى هذه المرة بحضور إحدى ورش العمل هذه والتي من أهدافها بناء قدرات التجمع ورسم طريق المستقبل أمامه.

وتأسيساً على ذلك قرر المجلس العام للاتحادات النقابية بالخارج أن يكون ممثلو النقابات في هذه الورشة المناديب الآتية أسماؤهم:-

السيد / عبد الوهاب عبد الغني – عضو المكتب التنفيذي أو من ينوب عنه من اتحاد العمال وسوف يحدد لكم الاسم المناوب في حالة تعذر حضوره. تلفون موبايل بالقاهرة ٠٠-٢٠-١٠٦٩٢٩٢٣

السيد / محمد أحمد - عضو المجلس (لندن) مندوب اتحاد الموظفين تلفون منزل ٠٠-٤٤-٩٦٩٣٥٥٨

أو عن طريق حافظ إسماعيل: موبايل (لندن) ٠٠-٤٤-٧٩٥٦٦٣٤٨٣

السيدة إحسان عبد العزيز مندوبة اتحاد المهنيين والفنيين وممثلة النقابات بدولة إريتريا – تلفون أسمرا ١٥١٨٩٣.

نرجو ترتيب الإجراءات اللازمة لإنجاح حضورهم الورشة وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير.

المهندس / هاشم محمد أحمد

عضو هيئة القيادة وممثل المجلس العام بالتجمع الوطني الديمقراطي

١٥/ ٧/ ٢٠٠٥م

*صورة / المجلس العام للاتحادات النقابية – الخرطوم

*صورة السيد / عبد الوهاب عبد الغني

*صورة الأستاذة / إحسان عبد العزيز

وأقيمت الورشة وحضرها من النقابات عبد الوهاب عبد الغني وشخصي فقط لعدم إرسال تذاكر سفر لمحمد أحمد/ عضو المجلس العام بلندن، وبرر ذلك معتز الفحل المشرف المالي على الورشة بأن الجهة الممولة أعطت توجيهات بعدم الترشيح من أوربا وأمريكا لارتفاع تكاليف التذاكر (مع ملاحظة عدم التنبيه لذلك عند الترشيح حتى يتمكن المجلس من الاستفادة من الفرصة بتغيير اسم المرشح).

برغم كل هذه الظروف كان صوت النقابات يعلو عندما يسكت الآخرين، وعندما تحتاج المنعطفات النضالية إلى من يتحدث بصوت مسموع، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر موقف المجلس العام للنقابات بالخارج عندما وقع مولانا محمد عثمان الميرغني كرئيس للتجمع الوطني(اتفاق جدة الإطاري) مع النائب الأول لحكومة السودان علي عثمان محمد طه في ديسمبر/ ٢٠٠٣م، كان ذلك مفاجئاً للاتحاديين أنفسهم قبل أن يكون مفاجئاً للحلفاء والآخرين؛ واجهت الفصائل الاتفاق بالنقد والاحتجاج خلف الكواليس، ولم يجرؤ أي منهم على أن يقول ذلك (جهرةً) باستثناء النقابات التي رأت في الاتفاق العديد من السلبيات التي تتعارض مع مبادئ التجمع الوطني وثوابته في عدة بنود على رأسها ما جاء في نظام الحكم، اعتبار الأجهزة الأمنية للنظام جزءاً من القوات النظامية القومية، الاتفاق على عدم تصفية وإلغاء الأجهزة الأمنية، النظم الاقتصادية وسياسة الانفتاح الاقتصادي والخصخصة الخرقاء، «رفع المظالم ودفع الضرر» الذي اتخذه الاتفاق بديلاً للمحاسبة، كلها قضايا تمس ثوابت التجمع الوطني الديمقراطي وتجاوزها يعتبر خرقاً للمبادئ التي قام عليها التجمع، وعندما صمت الآخرون وضع المجلس العام للنقابات رأيه واضحاً في مذكرة قام برفعها لهيئة القيادة، وطالب بعقد اجتماع خاص لمناقشة الاتفاق والإجماع عليه وهذا نصها:

(صورة طبق الأصل)

المجلس العام الاتحادات النقابية السودانية بالخارج

السيد رئيس التجمع الوطني الديمقراطي

السادة رئيس وأعضاء هيئة القيادة

المحترمين

تحية واحتراما .. وبعد

الموضوع: اتفاق جدة الإطاري بين السيد/ علي عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية.

والسيد / مولانا محمد عثمان الميرغني

اسمحوا لنا أن نتقدم لسيادتكم ببعض الآراء التي لم تسمح لنا الظروف بتقديمها من خلال أجهزة التجمع الرسمية منذ توقيع الاتفاق أعلاه.

منذ توقيع مشاكوس الإطاري في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م ظلت هيئة قيادة التجمع وكافة عضويته تتابع باهتمام بالغ مسار هذه الوجهة الجديدة المؤمل فيها أن تفضي إلى حل سياسي شامل يضع حدا لحل أزمة البلاد المتلاحقة والمورثة منذ فجر الاستقلال.

فهمنا لهذا الاتفاق أنه جاء كتتاج لتصعيد الجهود الإقليمية وعلى رأسها دول الإيقاد لإيجاد حل لأطول حرب أهلية ظلت تدور رحاها منذ ١٩٥٥م– بتجاوز بعض الهدنات بسبب اتفاقيات لم تكتب لها الاستمرارية.

ولقد أفردت هيئة القيادة حيزاً كبيراً من اجتماعاتها لمناقشة هذا الاتفاق، وتقدمت برأي متكامل حوله. أبرزت إيجابياته وتوقفت بقوة أمام السلبيات الرئيسية وقدمت فيها رأياً مبدئياً واضحاً اقتنعت به الحركة كأحد الأطراف المتفاوضة. وبحكم عضويتها في التجمع ووضعته نصب عينها لإبرازه خلال مناقشات بنود الاتفاق في المفاوضات الجارية. هذا بالإضافة إلى مبدأ المشاركة، والذي بدونه تصبح أي اتفاقية ثنائية بعيدة عن مجموع الشعب السوداني وفصائله وممثليه كافة لن تؤدي إلى الحل السياسي الشامل وتحقيق أهداف الشعب وتطلعاته لسودان جديد.

أدى تجاوب هيئة القيادة مع الاتفاق الجديد وأهمية مبدأ المشاركة إلى تكوين وفد من هيئة القيادة للتنسيق مع الحركة الشعبية، إضافة إلى مجهودات الحركة لإبراز مبادئ التجمع خلال المفاوضات وأطلت المبادرة الليبية/ المصرية المشتركة بوجهها من جديد إشارة لتكملة البعد الإقليمي للاتفاق وليس بالضرورة إقحام المبادرة. كان بروز مشروع الإجماع الوطني والذي أيدته جميع فصائل التجمع وبعض أروقة المعارضة خارج التجمع – هو بمثابة الحل الأمثل لمبدأ المشاركة وتحقيقه من جهة والحفاظ على مبادئ التجمع المورثة من جهة أخرى، ولا غرو أنها قد وضعت حلا غير مسبوق بل ومجمعاً عليه لمشاكل الشعب السوداني وأزمات الوطن. وكان الأجدر بنا العمل بجدية

أكثر لنفاذ المشروع أقلها اجتماع لهيئة القيادة للتوقيع عليه بواسطة الفصائل، وكل من يريده كخطوة أولى لابد منها لتضعه في موقعه المتقدم والصحيح. وليساعد المتفاوضين في الوصول إلى الحلول والاتفاق المرضي والذي يتجاوز كل سلبيات مشاكوس.

كما وضع التجمع في نفس الوقت رأيه المتكامل حول كل قضايا الفترة الانتقالية على ضوء الخطوات أعلاه.

والمتمثل في وقف الحرب وإحلال السلام، وتجنيب البلاد شرور الصراعات الدموية من خلال حل سياسي شامل تمثل المشاركة الشعبية فيه اللحمة والسداة. ومن هنا جاء الترحيب والدعم في محادثات السلام من خلال الإيقاد بشرط عدم حصر التفاوض في طرفين متحاربين، وعدم النظر إلى المشكلة على أساس أنها مشكلة بين الشمال والجنوب أو مشكلة حرب بين مليشيات الحكومة وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان، كما أوضحت بجلاء مقررات أسمرا ١٩٩٥م ومصوع ٢٠٠٠م – رأي التجمع حول ما ورد مثل قضايا الدين والدولة، حقوق الإنسان، الدستور والوحدة وتقرير المصير وشكل الحكم وأجهزته المختلفة .. إلخ. وفصل التجمع ذلك برؤى سليمة وواضحة وضع قضية التنمية والثروة في إطارها الصحيح والمتجرد. كما رسم الأسس لبناء جيش قومي للبلاد ولوضع القوات النظامية الأخرى ولقوات الأمن، فضلا عن الترتيبات الأمنية والعسكرية التي من شأنها أن تضمن وتؤمن الاستقرار لهذه القوات جميعا وللبلاد كافة، وبمشاركة الشعب في إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي نضمن تحقيق السلام والتحول الديمقراطي بصورة مستدامة توقف الانقضاض عليه مرة أخرى.

الاتفاق الإطاري:

في ٤ ديسمبر ٢٠٠٣م تم التوقيع على اتفاق إطاري بين السيد محمد عثمان الميرغني بصفته رئيسا للتجمع الوطني الديمقراطي والسيد/ عل عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية.

حقيقة كان مفاجأة لنا في الحركة النقابية. وكأفراد سمعنا به سمعا وبيننا من قرأه على صفحات الجرائد أو شاهده عبر القنوات الفضائية، أما ممثلنا في هيئة القيادة فلم يستشار وفوجئ بالمثل ولم يتم الاتصال به حتى ولو بعد التوقيع. وانتشار الخبر ليتم تنويره بظروف وملابسات مثل هذا الاتفاق، إذ لم نجد من مندوبنا إجابة لأسئلتنا، فضلاً عن

هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي والذي تم التوقيع باسمها لم تدع لاجتماع لتناقش هذا الاتفاق قبل التوقيع عليه واعتماده، ولم يتم تنويرها حسب علمنا، والتنوير نفسه إن تم هو ليس بكاف في اتفاق تمس بنوده عمل التجمع ومبادئه وثوابته منذ ميلاده وحتى الآن. وعليه كنا ومازلنا نرى ضرورة لقاء هيئة القيادة لمناقشة الأمر وكيفية الخروج منه بأحسن النتائج.

في رأينا أن الاتفاق الإطاري الذي أعلن به العديد من الإيجابيات المقبولة لن نتعرض لها هنا، بل سوف نركز على السلبيات لارتباطها الوثيق بقضايا مبدئية هي من صميم القضايا المصيرية وثوابت التجمع ومواثيقه منذ أسمرا ١٩٩٥م وحتى الآن وفيها ما يعتبر خطوطا حمراء بالنسبة للتجمع.

آراؤنا في بعض القضايا تتمثل بالآتي:

أولاً/ البند (٤) الخاص بنظام الحكم في السودان وقد جاء كما يلي:

نظام الحكم ديمقراطي يقوم على التعددية وجمهوري رئاسي يكفل التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الحرة. «انتهى»

من أوضح المبادئ في مواثيق ومقررات التجمع وفي مؤتمر أسمرا يونيو ٩٥، ومصوع سبتمبر ٢٠٠٠م هو إجماع التجمع حول النظام «البرلماني» كنظام للحكم. وقد حددت معالمه وتفاصيله في تناول التجمع لترتيبات الفترة الانتقالية لم يبرز سوى رأي فعالية واحدة مع النظام الرئاسي، وقد غادرت التجمع وقتها لقناعات تخصها وحتى إذا قلنا جدلا أنه لم يكن هناك ر أي متفق عليه من التجمع، وجلسنا اليوم لنضع رأيا للتجمع حول شكل الحكم فكيف يعقل بعد ١٤ عاما من الأزمات والمرارات والتسلط الرئاسي وحكم الفرد أن يختار التجمع النظام الرئاسي نظاما للحكم في بلد فريدة كالسودان مايزال يعاني من النظم الشمولية هذا ليس رأي التجمع، وفي تقديرنا لا يصل إلى درجة التفاوض حوله فهو مبدأ أساسي إن لم نقل أحد الثوابت، أكد ذلك وفصله لاحقا مشروع الإجماع الوطني.

ثانيا/ البند (٦) وهو البند الأكثر مرارة والخاص بقومية القوات المسلحة وجاء كما يلي:

قومية القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى بما فيها جهاز الأمن بما لا يعني

تصفيتها أو إلغاءها اسمحوا لنا أن نعبر عن إحساسنا بالغبن الذي أصابنا بالآتي:

١- مما يحز في النفس أن نعتبر أمن الجبهة أحد القوات النظامية القومية.

٢- أن تشمله مع القوات النظامية الأخرى بمعنى قوات الشرطة والسجون وحرس الصيد وإذا جاز- الدفاع الشعبي وبما فيها كما يقول الاتفاق جهاز الأمن (جهاز أمن الجبهة أو بالأحرى أجهزة أمن الجبهة واستخباراتها).

٣- ألا نكون قد أسأنا لأجهزة أمن الجبهة بوضعها كجزء من القوات النظامية الأخرى وفي ذيلها. أليس في ذلك تقليل من شأن هذه الأجهزة التي كانت كل شئ في التخطيط والتنفيذ للانقلابات والملاحقة والتعذيب والتشريد والقتل في واضحة النهار.

٤- و «ثالثة الأثافي » أن نلحقها بجملة «بما لا يعني تصفيتها أو إلغاءها» هذه والله سوف تكون سيئة في حقنا، ألم يجمع التجمع حول تصفية جهاز الأمن! وماذا يريد التجمع أن يحقق إذا لم يتمسك بهذه المسألة. أيعقل أن يضع التجمع عدم «التصفية والإلغاء» إطاراً للتفاوض حول مصير هذه الأجهزة التي قامت بالأمس باعتقال أعضاء المجلس العام للاتحادات النقابية أحد فصائل التجمع الذي وقع على الاتفاق الإطاري ولما لم يجف مداده بعد. وهل سوف يتخلى التجمع الوطني الديمقراطي عن ثوابته كما تخلت الجبهة الإسلامية عن ثوابتها ومشروعها الحضاري.

لقد أوضحت مقررات أسمرا ٩٥ ومبادئ التجمع الأساسية المجمع عليها – وفصلت موقع التجمع من القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى ومقترحاته بخصوص التعامل معها ورأيه في الجيش القومي للبلاد وفي قومية القوات المسلحة .....الخ. نجد أن البون شاسع بين ما ورد في «الإطاري» وبين مبادئ التجمع التي عالجت مسألة الجيوش والمليشيات. وتتحدث عن بناء أو إعادة بناء أساسية وحديثة وليس قومية شئ موجود وباق لن تتم تصفيته وإلغائه. كيف تحولونه إلى قومي وهو أساساً ليست له صلة بالقومية ويمثل فقط أداة قهر في يد نظام غير دستوري جثم على صدر جميع القوميات السودانية زهاء الأربعة عشر عاماً.

إننا نبصر بوضوح الحبل السري الذي يربط بين وضع هذا البند بهذه الصورة وبين ما ورد في البند (ب) تاسعاً والذي سوف نتعرض له لاحقاً.

ثالثاً/ البند (ب) خامساً والذي يقول:

انتهاج سياسة اقتصادية متوازنة تراعي الاستفادة المثلى من إمكانيات الوطن وتوجيهها نحو التنمية القومية وتطوير البنية التحتية مع التأكيد على المضي قدماً في سياسة الانفتاح، ورفع يد الدولة ومؤسساتها عن الأنشطة الإنتاجية والتجارية والخدمية بما يصل بالاقتصاد الوطني إلى اقتصاد السوق الحر وبما يوفر منافسة لا تعرف الاحتكار.

إن كل نضالنا ضد سياسات النظم الاقتصادية هو بسبب الجزء الأخير من هذه الفقرة، وبسبب التخزين الاقتصادي الذي تم وسياسة الخصخصة الخرقاء التي يمارسها النظام لا لمصلحة المواطنين بل لتحقيق أرباح فاحشة لفئة قليلة من الرأسماليين. وبسبب هذه السياسة بيعت معظم بنوك القطاع العام بثمن بخس وتم على يد النظام تحطيم الخدمة المدنية وبقية مؤسسات القطاع العام، فضلا عن الانهيار الكامل للخدمات من تعليم وصحة وإسكان...إلخ بعد أن ترك الشعب جائعاً في العراء.

إن أول من يعاني من هذه الفقرة هو التجمع الوطني الديمقراطي بكافة فتاته وفعالياته الممثلة لجموع الشعب السوداني بخلاف تجار الجبهة الإسلامية الذين أصبحوا يتحكمون في السوق إذ لا يمكن لدولة تحترم نفسها أن تتخلى تماما عن مسئولياتها تجاه مواطنيها مهما كانت دخولهم وظروفهم المعيشية.

إن رأي التجمع الوطني الديمقراطي حول السياسة الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي واضح جداً في مواثيقه ومرجعياته، ولذا أكد ضرورة أن يحتل المؤتمر القومي الاقتصادي لهذا الإصلاح موقع الصدارة، وليعكس إيمان الجماهير به وتصميمها على تحقيقه ضمن مهام الفترة الانتقالية. ومن أجل وقف السير في هذا الطريق الخاطئ الذي أنتجه النظام ويؤدي الاستمرار فيه بإدراجه بتلك الصيغة ضمن الانفاق الإطاري.

وعليه نرجو أن تسمحوا لنا بالتقدم ببعض المقترحات التي تمثل في نظرنا الوجهة الصحيحة في طريق معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهي في تقديرنا جزء يسير مما يمكن أن يتقدم به التجمع للحل الشافي والجذري لهذه المشكلة المزمنة.

إزالة الفقر الذي أصبح يشمل أكثر من ٩٠٪ من السودانيين وذلك بإزالة الفوارق الكبيرة بين الأغلبية الفقيرة والأقلية التي تنعم بأكثر من ٧٠٪ من الثروة.

محاربة الأنشطة الطفيلية وتشجيع الأنشطة الإنتاجية لخلق فرص عمل لمعالجة مشكلة البطالة المتفاقمة.

ضرورة أن يتم الاستثمار في مجال الصحة العلاجية والاهتمام بالصحة العامة.

ضرورة الاستثمار في مجال التعليم ومعالجة التدهور المريع الذي حدث في المؤسسات التعليمية، لأن مستقبل التنمية الاقتصادية كانت أم اجتماعية لا يمكن أن يتم كما يجب دون مؤسسات تعليمية قوية.

معالجة الفوارق في التنمية بين الأقاليم وذلك سوف يساعد في الهجرة العكسية إلى الأقاليم لعدد كبير من سكان الأقاليم الذين أجبروا لأسباب أمنية أو اقتصادية للهجرة لأطراف المدن والعيش في ظروف معيشية قاسية جداً.

ضرورة معالجة مشكلة المفصولين عن العمل الذين شردهم النظام لأسباب سياسية ومعالجة مشكلة العطالة عموماً.

(نرجوا أن ننوه إلى أنه لدينا بعض المقترحات لبعض الموارد التي يمكن أن تستقل لتحقيق ذلك)

رابعاً/ البند (ب) تاسعاً:

« الالتزام برفع المظالم ودفع الضرر»

إن الموضوع أكبر من رفع المظالم وأن الأضرار التي لحقت بالشعب والدولة هي نتاج لتصميم قوي لأحداثها بواسطة تيار عقائدي استولى على السلطة بانقلاب عسكري وخرق الدستور، منقلبا بذلك على نظام ديمقراطي وممارسة شتى أشكال القهر والتعذيب والتقتيل والاعتقال والفصل والتشريد للمواطنين، ولم يتوان لحظة عن انتهاك كل حقوق الشعب السوداني. كما غرق حتى أذنيه في تفريخ وتصدير الإرهاب وإيواء وحماية الإرهابيين والمجرمين المطلوبين بواسطة العدالة الدولية وكان الضحية في كل ذلك شعب بأكمله، والجلاد فيه هو هذا النظام الشمولي برمته.

فالمحاسبة هنا واجبة للظلم ورموزه ولم يضعها التجمع اعتباطاً في مواثيقه ومقرراته ومؤتمراته، ولم تخل منها أو من ذكرها اجتماعات هيئة القيادية وفروعها. ولم تكف منظمات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية عن الحديث حول السجل الأسود للنظام

في مجال انتهاكات حقوق الإنسان وعن إدانة النظام والسعي لوقفه عند حده.

إننا في الحركة النقابية نعتقد اعتقادا جازماً أن صمام الأمان الوحيد لعدم دخول البلاد مرة أخرى في دائرة الشر هو «المحاسبة» ولا شيء غير المحاسبة. إن عدم المحاسبة هو السبب في كل ما ظل الشعب يعاني منه حتى الآن، وفي مامني به من فشل كل محاولات السلام والاستقرار والعيش في ظل من الحرية والديمقراطية وسيادة حكم القانون لعشرات من السنين مضت.

لقد كنا تجاوزنا عن ذلك بالعفو عما سلف عقب كل مرحلة أو قل كل «محنة» تمر بالبلاد باعتبار أنها لن تحدث مرة أخرى و لكن كان حدثنا يكذبنا .. فتحدث الكارثة .. وتحدث الاعتقالات .. ويتم التعذيب .. ويمارس القهر ويسود الظلم والاضطهاد .. وعليه فقد جاء الوقت لنقول« كفى» أما إذا فرطنا هذه المرة في حق الشعب فنتحمل المسئولية وحدنا لأننا أعلم بالنتيجة ... والتاريخ لا يعفو عنا ولن يغفر لنا هذه المرة.

أخيراً : وليس آخراً نأمل أن تتم مناقشة هذا الاتفاق في اجتماع خاص أو فوق العادة لهيئة القيادة للنظر في كيفية دعم الجوانب الإيجابية فيه ووضع الترتيبات لإزالة السلبيات المذكورة، وتحسين موقف التجمع التفاوضي حولها إذا أجمعنا على ذلك مع إفادتنا بما تتوصلون إليه.

في الختام اسمحوا لنا أن نتقدم لكم بالشكر .. ودمتم حماة للوطن

المجلس العام للاتحادات النقابية بالخارج (لندن)

عنه / السكرتير التنظيمي

حافظ إسماعيل

التاريخ : ١/ ١/ ٢٠٠٤م

وفي أسمرا حرصنا بإصرار على حضور الاجتماع الذي عقد لمناقشة الاتفاق باعتباره اجتماع مفصلي لقضية مفصلية وتاريخية، حيث عقد الاجتماع لأعضاء هيئة القيادة والمكتب التنفيذي المتواجدون بأسمرا مع قادة الفصائل وممثلي الأحزاب برئاسة العميد عبد العزيز خالد، صدر عن الاجتماع تقريراً كانت ملاحظاتي حوله أنه خرج خالياً من الملاحظات السلبية حول الاتفاق والتي تعرض إليها الحضور، بينما ركز على

الإيجابيات، ومن تلك السلبيات التي كنت قد سجلتها في ذلك الاجتماع. اعتراض إسماعيل سليمان ممثل الحزب الشيوعي بالمكتب التنفيذي للتجمع الوطني على الجملة التي اختتمت بها الفقرة الخاصة بالتزام الاتفاق بحقوق الإنسان الواردة في المواثيق الدولية (بما لا يتعارض مع الأديان)، معلقاً عليها بسخرية قائلاً : (ظهرت المادة «٥» تانى!!!)، بالإضافة لرأيه المعارض لسياسة الانفتاح والإبقاء على الأجهزة الأمنية دون تصفية أو إلغاء، وكنت قد سجلت موقفاً مشابهاً في الاعتراض على هذا البند، هذا بالإضافة لآراء أخرى نقدت ما شاب الاتفاق من سلبيات، كل ذلك لم يرد ذكره في التقرير الصادر عن رئيس الاجتماع وبرزت في التقرير النقاط التي أجمع الحضور على أنها إيجابية.

وفي اليوم التالي قمت بإرسال هذه الملاحظات مرفقة مع صورة من التقرير الصادر من العميد عبد العزيز خالد للمجلس العام للنقابات بلندن، وهذه صورة من التقرير.

(صورة طبق الأصل)

٦-١٢-٢٠٠٣م

الاجتماع مشترك لأعضاء هيئة القيادة والمكتب التنفيذي وقادة الفصائل المتواجدين في أسمرا حول الاتفاق الإطاري بين التجمع الوطني وحكومة السودان.

الزمان – السبت الموافق ٦/ ١٢/ ٢٠٠٣م

المكان :- مقر المكتب التنفيذي

الحضور :-

عميد / عبد العزيز خالد عضو هيئة القيادة

القائد / عوض عبد الباري عضو هيئة القيادة

الأستاذ / محمد سليم كيم عضو هيئة القيادة

الدكتور / جعفر أحمد عبد الله الحزب الاتحادي الديمقراطي

الدكتور / تيسير محمد أحمد التحالف الوطني/ قوات التحالف السودانية

الأستاذة / إحسان عبد العزيز النقابات

الدكتور / شريف حرير الأمين العام بالإنابة

الأستاذ / إسماعيل سليمان أمين الاتصال بالداخل

عقيد / كمال إسماعيل أمين المال

الأستاذ / معتز الفحل عضو المكتب التنفيذي/ الحركة الوطنية الثورية

الأستاذ / حسن بندى مدير المكتب التنفيذي/ سكرتيرا

* مدخل:

١- رحب الاجتماع بالاتفاق حيث أنه انتزع اعتراف النظام بالتجمع لأول مرة وهذا الاعتراف ناتج عن ضغط عن ضغط شعبنا بنضاله ضد النظام الشمولي.

٢- هذا الاتفاق يمثل اختراقاً كبيراً في جدار الشمولية ومحاولات تجزئة الحلول، مما يعني أن الطريق قد تم فتحه في اتجاه الحل الشامل، وهي بذلك هزيمة لنظام كان يحاول تفكيك التجمع بالتعامل غير الجاد مع مكانات التجمع كل على حدة.

٣- كون الاجتماع مجموعة عمل مصغرة من د. شريف حرير والأستاذ حسن بندى لجمع الاقتراحات الواردة من المجتمعين وتلخيصها في شكل نقاط يتم تقديمها لاجتماع المجموعة المتفق عليه لكي يكون يوم الاثنين ٨/ ١٢/ بمقر المكتب التنفيذي.

٤- كلف الاجتماع العميد / عبد العزيز خالد لنقل روح الاجتماع إلى السيد مولانا السيد / محمد عثمان الميرغني رئيس التجمع، وكذلك نقل رغبة الاجتماع لهيئة قيادة التجمع في أسرع فرصة ممكنة للشروع في الإجراءات العملية.

تلخيص الاقتراحات:

١- اقتراح للدعوة لاجتماع هيئة القيادة.

٢- تشكيل تيم التفاوض وليس بالضرورة أن يكونوا كلهم من هيئة القيادة أو المكتب التنفيذي لأن هنالك أشياء فنية تتطلب خبرات محددة (أي الفنيين).

٣- تكوين غرفة عمليات من أعضاء هيئة القيادة والمكتب التنفيذي المتواجدين في أسمرا وتظل في حالة انعقاد دائم.

٤- تكوين فرق عمل للتعامل مع موضوعات محددة، مثلا النظر إلى مقررات أسمرا واتفاقيات الحركة الشعبية للخروج بمقارنات تؤدي إلى توحيد وتطابق الأمور موضوعا ولغة.

٥- الدعوة لمؤتمر اقتصادي للتجمع يخرج برؤية التجمع الاقتصادية بشكل متكامل.

٦- اقتراح رسالة كاملة للسيد رئيس التجمع ولأعضاء هيئة القيادة والمكتب التنفيذي بتوصيات هذا الاجتماع.

٧- التحرك السريع لخلق صلة مؤسسة بالجبهة الغربية (دارفور) والنيل الأزرق.

٨- تحريك العمل الجماهيري ويمكن أن نحتاج إلى مؤتمر تجميع النقابات.

٩- تكوين فريق من قادة الفصائل الموجودة في الميدان لتقديم دراسة عن مصير قوات التجمع في الجبهة الشرقية.

١٠- تحريك لجنة دارفور التي كونها اجتماع هيئة القيادة وتحريك توصيات هيئة القيادة الخاصة بدارفور.

١١- إرجاع الملاحظات الخاصة ببنود الاتفاق الإطاري إلى لجنة التفاوض لدراستها والخروج برؤى محددة.

١٢- تحويل الاتفاق الإطاري إلى وسيلة لتفكيك النظام وبالتالي نحتاج إلى مجموعة عمل تعد لمعركة التفاصيل وهي تحتاج إلى فنيين في كل الجوانب.

١٣- التواصل الكامل الدائم مع الحركة الشعبية والتنسيق الكامل ولنا نموذج في لجنة التجمع التي كانت تذهب عند انعقاد المفاوضات.

١٤- إحياء لجنة التجمع التي كونت برئاسة العميد عبد العزيز خالد بشأن التفاوض.

العميد / عبد العزيز خالد

رئيس الاجتماع وغرفة العمليات

٦/ ١٢/ ٢٠٠٣م

رد هاشم محمد أحمد على ذلك في مذكرة لعبد العزيز خالد تضمنت تأييدهم

لمقترحات الاجتماع مع بعض الإضافات ورسالة لشخصي، وتعتبر المذكرة إضافةً أخرى لمحاولات المجلس لعلاج سلبيات (اتفاق جدة الإطاري) التي ناقشوها باستفاضة في المذكرة التي عرضناها، وما نعرضه حول موقف النقابات من الاتفاق يعتبر نموذجاً للعديد من المساهمات التي قدمها المجلس العام للنقابات بالخارج للتجمع الوطني ومواقفهم تجاه القضايا المصيرية، ولكن وفي ظل السيطرة التي كان يفرضها الحزب الاتحادي الديمقراطي على التجمع واستكانة الفصائل ظلّ كل ذلك مجرد محاولات انطوت عليها صفحات التاريخ.

وهذه صورة من مذكرة الجلس لعبد العزيز خالد

(صورة طبق الأصل)

المجلس العام لاتحادات النقابية بالخارج (لندن)

الأخ المناضل عميد / عبد العزيز خالد

رئيس الاجتماع المشترك وغرفة العمليات (أسمرا)

الإخوة المناضلين / أعضاء الاجتماع المشترك من هيئة القيادة والمكتب التنفيذي وقادة الفصائل المتواجدين بأسمرا

تحية النضال والعزة

وكل عام وأنتم بخير... وبعد

الموضوع : الاجتماع المشترك بتاريخ ٦ و٨ ديسمبر ٢٠٠٣م

نود في البداية أن نشيد بروح المبادرة الطيبة التي امتلكتم زمامها بالتعجيل باجتماع أسمرا بتاريخ ٦/ ١٢ واجتماع ٨/ ١٢ للمشاركين أعلاه .

لكم منا الإشادة والتقدير لما خرج به اجتماعكم من مقترحات تناولت قضايا الساعة، ومهام التجمع الوطني الديمقراطي الراهنة.

نفيدكم بموافقتنا ودعمنا لمقترحاتكم الإيجابية والتي لخصت لنا في مذكرة العميد/ عبد العزيز خالد رئيس الاجتماع، ونؤكد على أهمية استمرار غرفة العمليات ووضع التفاصيل للقضايا البديهية والمرتبطة بالعمل اليومي والتي لا تحتاج لمناقشة أو

قرار جديد من هيئة القيادة.

تعليق على بعض المقترحات بالآتي:

الدعوة لاجتماع لهيئة القيادة هو واجب عاجل يقدم على كل واجب نسبة للظروف الأخيرة، فهو يمثل «لوحة القفز» للمرحلة القادمة.

حل مشاكل الجماهير المعيشية يعتمد على البرنامج الاقتصادي وعليه فإن المؤتمر الاقتصادي يجمع عليه ويعالج أزمات البلاد الاقتصادية ونرى الدخول في تحضيرات عملية لإنجازه.

من المؤكد أيضا أننا نحتاج إلى مؤتمر للنقابات. وغني عن القول ارتباط ذلك بالمؤتمر الاقتصادي والحل السلمي الشامل وتحقيق الديمقراطية والحريات والعدالة الاجتماعية، وعليه نبدأ في التحضير للمؤتمر بنفس الخطا واتخاذ الإجراءات العملية فورا و سوف نقدم مشروعا بذلك.

مصير قوات التجمع يحتاج إلى قرار سياسي لارتباطه بإحدى وسائل وأدوات التجمع الوطني لتحقيق أهدافه وارتباط مصيره بتحقيق تلك الأهداف. وعليه اجتماع هيئة القيادة مهم جدا لأهمية الخروج بقرار سياسي عسكري حول هذا الأمر المصيري والذي لا شك يحتاج لتقرير وافٍ ينتج عن دراسة تفصيلية ودقيقة لوضع قوات التجمع.

نرجو أن نشكركم على إفادتنا أولاً بأول بما توصلتم إليه، أما بخصوص رأينا حول الاتفاق الإطاري بين التجمع الوطني وحكومة السودان فسوف نرسله في مذكرة لرئيس وأعضاء هيئة القيادة كمساهمة للمناقشة في الاجتماع المرتقب.

وأخيرا تفضلوا بقبول فائق شكرنا وتقديرنا ودمتم

أعضاء المجلس العام للاتحادات النقابية (لندن)

عنهم/ هاشم محمد أحمد

عضو هيئة القيادة

وممثل المجلس العام للاتحادات النقابية

١٧ ديسمبر ٢٠٠٣م

صورة :

* رئيس وأعضاء المجلس العام بالداخل

لعناية الأخ محجوب أحمد الزبير

* الأخ عبدالوهاب عبد الغني عضو المكتب التنفيذي وعضو المجلس العام بالخارج (القاهرة).

* الأخت إحسان عبد العزيز/ ممثلة النقابات بدولة إريتريا.

ولكن ظلت محاولات تقويم النقابات لاتفاق جدة مجرد محاولات حتى أصبح الاتفاق واقعاً لا مناص منه واتفاقاً (هشاً) قاد إلى (اتفاقية هشة) وهي ماعرفت (باتفاقية القاهرة)، حتى جاءت المرحلة الأخيرة لوجود التجمع الوطني بالخارج وبدأ الترتيب لعودة وفد المقدمة لداخل الوطن. اعتبرنا المرحلة مختلفة وافترضنا اختلاف المواقف وتوقعنا في المجلس العام للنقابات بالخارج أن يكون اسمي ضمن قائمة الوفود ولجان العمل، خاصة وأنني المرأة الوحيدة التي مثلت فصيل بدولة إريتريا حيث كان التمثيل (مذكراً) لكل فصائل التجمع الوطني بأسمرا، ولكن وللأسف لم يشفع لي ذلك لأكون ضمن وفد المقدمة. كما لم يشفع لي أيضاً دوري المتواضع طوال عشرة أعوام بالتجمع الوطني، وأنني كنت أيضاً المرأة الوحيدة بالمقر الرئيسي للتجمع الوطني ولها مكتب به حيث كنت أديره كما ذكرت باسم التجمع النسوي، تناقشت مع هاشم محمد أحمد حول ذلك وتوصلنا إلى مخاطبة هيئة القيادة باسمي فكانت هذه المذكرة:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

مذكرة

السادة رئيس وأعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

بواسطة / ممثل النقابات بهيئة القيادة

الأستاذ / هاشم محمد أحمد

أولاً : أهنئكم بما تم التوصل إليه من اتفاق مع حكومة السودان بالقاهرة، والذي

جاء تعضيداً لاتفاقية نيفاشا التي حققت السلام لجنوب الوطن النازف منذ أكثر من خمسين عاما، وفتحت الباب لإحداث التغيير والتحول الديمقراطي وتحقيق السلام الشامل بإذن الله لكل ربوع السودان، وخاصة الشرق ودارفور والتي نأمل أن تدفع مستجدات المرحلة القادمة لحل قضايا هذه المناطق حلاً جذرياً، وأن ينعم أهل السودان باستقرار دائم ووحدة طوعية وعدالة ومساواة.

السادة الأفاضل:

منذ مايو ١٩٩٨م ظللت مكلفة بمهام الأمانة العامة للتجمع النسوي/ ممثلة للنقابات، حيث تمّ هذا التكليف من قبل فصائل التجمع الوطني الديمقراطي بانتخاب حر حسب ما تنص عليه لائحة التجمع النسوي، وبتوفيق من الله حظيت بإجماع كامل من كل فصائل التجمع الوطني المشاركة على مدى ثلاث دورات انتخابية. وكان آخر هذه الدورات مؤتمر كرباويب ٢٠٠٢م، كما ظللت ممثلة للنقابات بدولة إريتريا منذ ١٩٩٩م حسب خطاب المجلس العام للنقابات بالخارج بواسطة ممثلهم الأستاذ هاشم محمد أحمد لأمانة التجمع الوطني بأسمرا، بالإضافة لاستصدار المجلس العام خطاباً يؤكد هذا التكليف في يونيو ١٩٩٩م من ممثلي المجلس العام للنقابات بالداخل والخارج (مرفق). كما تم تجديد هذا التكليف في خطاب المجلس العام للنقابات بالخارج للتجمع الوطني بتاريخ ٢٥ / ٢/ ٢٠٠٣م (مرفق). وتم أيضاً اختياري كممثل للمجلس العام للنقابات باللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة (مرفق خطاب الأمين العام بالإنابة للتجمع الوطني). وبناءً على هذا تم تعييني بواسطة الأمين العام للتجمع الوطني مقرراً للجنة المصغرة لمؤتمر المرأة استنادا على قرار هيئة قيادة التجمع الوطني الصادر عن اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٤ (مرفق خطاب التكليف).

ويسعدني كثيراً أن كل هذه التكليفات وعلى مدى ثمانية أعوام تحملت أعباءها دون أي التزامات مالية من أي جهة بما فيها (المجلس العام للنقابات) والذي مثلته بدولة إريتريا وبالتجمع النسوي، واكتفيت شرفاً بانتمائي عبر النقابات للتجمع الوطني الديمقراطي الذي قدم المناضلون فيه أرواحهم فداء للوطن.

السادة الأفاضل، بعد كل ما تقدمت به من إيضاحات آمل أن أكون عند حسن ظنكم، وما قمت به من دور متواضع عبر مسيرتكم النضالية أرجو أن يكون محل تقدير لديكم. وهذا ما يدفعني إلى أن أعبر عن رغبتي الأكيدة في أن أعود إلى وطني بعد كل هذه

السنوات في إطار التجمع الوطني ممثلاً في لجان العمل التي يعكف على تكوينها تمهيداً للفترة القادمة، والتي أتمنى أن يكون وجودي فيها مفيداً للعمل النقابي بالداخل في فترة تحتاج للحشد الجماهيري والعمل من أجل سودان جديد، مع التنويه إلى أن عودتي النهائية للداخل ترتبط بترتيبات مهامي في التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا حتى اكتمال عملية السلام بشرق السودان.

ختاماً لكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز

الأمين العام للتجمع النسوي

وممثل المجلس العام للنقابات بدولة إريتريا

صورة إلى:

١ . القائد/ دكتور جون قرنق دي مبيور – رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان وعضو هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي.

٢ . السيد/ الأمين العام للتجمع الوطني القائد باقان أموم.

٣ . السادة المجلس العام للنقابات بالخارج.

٤ . السادة المجلس العام للنقابات بالداخل.

٥ . السيدة رئيسة التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا.

٦ . الأخوات في التجمع النسائي الوطني بالداخل.

ملحوظة للقارئ:

(تكونت الوفود ولجان العمل ومثل الاتحادي الديمقراطي فيها بنسبة قاربت الـ٦٠ ٪ ومضت دون تمثيلي أو تمثيل أي امرأة أخرى، فكانت للرجال فقط لتكتمل ذكورية التجمع حتى الرمق الأخير).

كانت هذه في مجملها نماذج لمحاولات النقابيين الجادة في أن يكون لهم دور في

مسيرة التجمع الوطني، وأن يقدموا عبره (شيئاً للوطن) بعد أن تفرقت وحدات الحركة النقابية بانقلاب الإنقاذ الذي كانت ضمن أول قراراته (حل النقابات)، ثم مارس النظام ضد قياداتها كل أنواع القمع والاضطهاد والتعذيب، وظلت النقابات تدور في فلك التجمع الوطني بالداخل والخارج دون أن تتمكن من أن تلعب ذلك الدور، حتى انعزلت عن جماهيرها وقواعدها. وظهر ذلك واضحاً في الفترة الانتقالية من ٢٠٠٥ – ٢٠١٠م حيث عجزت النقابات عن تجميع كوادرها واسترداد مجدها ولم تبرح مكانها طوال تلك الفترة، وظلت نقابات المنشأة كما هي، وظلّ قانون النقابات كما هو، وكذلك القضايا التي كان من المنتظر أن تلعب النقابات دوراً فيها ظلت كلها كما هي، وعلى رأسها قضايا المفصولين تعسفياً وضحايا الخصخصة من العاملين في القطاع العام واستحقاقاتهم المالية من مختلف القطاعات، وغيرها من القضايا التي ترتبط بكرامة الإنسان السوداني ولقمة عيشه، وهكذا كانت الحركة النقابية ضحية النظام والمعارضة مثلها مثل الحركة النسائية التي عمل التجمع الوطني على إضعافها وأقام المتاريس حولها، وعمل على تحجيمها فتفتت الحركة النسائية ونقضت النساء (غزل الرائدات)، وتراجعت أوضاع المرأة وأصبحت تجلد وينتهك عرضها في وضح النهار.